أنواع الحرف في بلاد المغرب من خلال كتاب المعيار المعرب للونشريسي المتوفي عام 941هـ

أ.د. كريم عاتي لعيبي الخزاعي م.م. حارث علي عبد الله

Types of Crafts in Morocco Mentioned in Al-Mua'arab Al-lunsherici's the Scale

Prof. Dr. Kareem Ati Lea'abi Al-Kuzayi Asst. Lect. Harith Ali Abdullah

Abstract

Crafts reflect the development of the society. Accordingly, this research studies the crafts in Morocco and how these crafts were founded and developed. These crafts were set up in a small shop ran by a single craftsman or a family or number business associates or these crafts are established at homes. But some crafts needed to be established in special places outside the cities for they produced bad smells like tanning.

المقدمة:

تعكس الحرف في أي مجتمع درجة تطوره ونموه، وعلى هذا الأساس قمنا في تناول موضوع بحثنا هذا المتمثل بأهم الحرف التي انتشرت في المغرب من خلال كتاب المعيار المعرب للونشريسي.

فضلاً عن ذلك تطرق البحث إلى الأسس التي كان يعتمد عليها في إقامة هذه الحرف، حيث كان المعتاد فيها هو حانوت يديره صانع واحد أو عائلة أو عدد من الشركاء، وقد تقام هذه في البيوت أو في الأزقة أو تخصص لها أماكن خاصة سواء في داخل المدن أو خارجها، ولاسيما الحرف التي ينتج منها روائح كريهة كالدباغة.

وقد وضع الونشريسي شروط وضوابط على اصحاب الحرف عند إنشاء هذه الحوانيت بحيث لا تضر الساكنين بجوارها، لأن مضرتها كبيرة ولاسيما لمن يجاورها لكثرة الجالسين فيها وانكشافهم على أهل الدار المقابلة لهم.

وتطرقنا في هذا البحث إلى اصناف الصناع وما أشار له الونشريسي إلى أنواع عدة من الحرف المختلفة من خلال كتابه المعيار المعرب مثل الفرانون والبزازون والخياطون والبناءون والعطارون والجزارون والدباغون والخرازون والإسكافية والحطابون والأطباء.

وجرت العادة في بلاد المغرب على أن يعين القاضي أو المحتسب أمين للحرفة الذي يدعى بـ (الرئيس) أو (العريف) أو (المقدم) أو (الأمين) لحل مشاكلهم والخلافات التي تقع بينهم.

أولاً- الحرف:

تعكس الصناعات والحرف في أي مجتمع درجة تطوره ونموه، وعلى هذا الأساس قد صنف الصنائع حسب فائدتها بالشكل الآتي:-

أ- الصنائع الضرورية للمجتمع:- كالفلاحة والبناء والخياطة والتجارة والحياكة[1].

ب- صنائع للجمال والزينة(الكمالية):- كصناعة الحرير والوشي، وصناعة العطر وغيرها.[2]

وكان أهل المغرب يطلقون على من يعمل في الصناعات لفظ(الصناع)[3] وهم الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم في إنتاج مصنوعاتهم المختلفة، ويعيشون من بيع ما ينتجون[1]والشيء المعتاد في الصناعة هو حانوت يديره صانع واحد أو عائلة أو عدد من الشكاء، وقد يعمل الصانع في بيته[2].

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عناصرهم من دون الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر،(بيروت-2001م)، ج1، ص508، إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، مطبعة نخبة الأخبار، (الهند-1887م)، ج1، ص30؛ الشاهري، الأوضاع الاقتصادية، ص95.

(2) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ج1، ص30.

(3) السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد، في آداب الحسبة، تحقيق، ج.بس، وليفي بروفنسال،(باريس-1931م)، ص62؛الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت914هـ/1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقيا والأندلس والمغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (المغرب - 1981م)،ج8، ص221، 323، 328؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري،ط1، (دار الشروق - 1983م)، ص215.

وكانت تتركز جميع الصنائع والحرف باستثناء المهن التي تتطلب مواقع خاصة في حوانيت حول السوق المركزي أو على طول الشوارع الرئيسية التي تؤدي إليه[3] ولكل صناعة من هذه الصناعات أحياء خاصة بها، تتخذ عادة اسم الحرفة التي توجد فيها، كما تؤدي إليها أبواب خاصة، تعرف غالباً باسم الحرفة القريبة منها، فكان هناك في المدن المغربية باب الدباغين ويوجد بين مراكش وتونس، ويؤدي إلى الحارة التي يشتغل فيها الناس بالدباغة[4].

وأحياناً كانت تقام هذه الحوانيت في الأزقة[5]أو تغلق من حياطين المساجد وتكون هذه الحوانيت محسبة لهذه المساجد يتم إيجارها من المسؤول عن الحبس[6]، حيث نلاحظ إن أغلب أصحاب الحرف في مدينة مراكش كانت حوانيتهم محاطة بمسجد أبي يوسف، لأنه كان من العادة أن تكون الأسواق للمسجد الجامع، لارتباطها به وظيفياً من جهة، ولأن المسجد الجامع غالباً ما يكون في المركز الرئيسي للمدينة، فمن الطبيعي أن تكون الأسواق قريبة منه لشدة ازدحام الناس في مثل هذه الأماكن[7]، وحتى النساء اللاتي يعملنه في مجال الصناعة كان لهن حوانيت خاصة بهن، يعملنه بها، حيث لم تكن الصناعة مقتصرة على الرجال فقط، بل كان بينهم عدد كبير من النساء يعملنه في مختلف الصناعات وخاصة صناعة الغزل والنسيج[8].

وقد وضع الونشريسي شروطاً وضوابط على أصحاب الحرف، عند إنشاء هذه الحوانيت، بحيث لا تضر بالساكنين بجوارها، لأن مضرتها كبيرة وخاصة لمن يجاورها لكثرة الجالسين فيها، وانكشافهم على أهل الدار المقابل لهم[9].

وقد أشار الونشريسي، إلى انتشار عادة كراء الحوانيت للممارسة الصناعة فيها، حيث سئل ابن لبابه (ت314هـ-927م)عن الرجلين يتكاريان (يؤجران) حانوتاً على أن الكراء بينهما مناصفة، فأراد أحدهما أن يدخل فيها المتاع أكثر من صاحبه، ولعل أحدهما إسكافي والآخر حجام، فيكون الإسكافي كثير المتاع، فأجاب لا يجوز ذلك إلا برضى صاحبه، فإن لم يرض حجزوه بنصفين أو على حصة كراء كل واحد منهما[10].

وهنا ثلاثة أصناف من الصناع في بلاد المغرب، الأول الصانع الخاص، وهو الذي يقوم مالك العمل باستئجار عمال يشتغلون تحت إشرافه، والثاني الصانع المشترك، وهو ليس بأجير عند رب العمل وإنما يجلس للعمل ويخدم كل من يقوم إليه حاجته[11] والثالث الصانع المتجول مثل صانع الأواني الحديدية أو الخشبية المخروطة، وينتقل من بلد إلى آخر حسب العرض والطلب[12].

وجرت العادة عند أهل المغرب أن يعين القاضي أو المحتسب أمين الحرفة الذي يدعى بالرئيس أو العريف أو المقدم أو الأمين، وواجبه حل المشكلات بين أهل صنعته ومساعدة الدولة في كشف أساليب مكرهم وغشهم ومراقبة الإنتاج

---

(1) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ج1، ص31، الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت-د.ت)، ص100.

(2) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص326، 92، 453، 457، ج6، ص256- 257، ج10، ص125؛ ج9، ص19، 12، 13، 21، 56، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص115.

(3) الخزاعي، كريم عاتي، أسواق بلاد المغرب من القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، (بغداد- 2008م)، ص68-69؛ سوزي أباظة، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأقصى من تمام الفتح حتى قيام الدولة الفاطمية(92-296 هـ/711-909م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة-معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1996م، ص146.

(4) موسى لقبال، الحسبة المذهبية في المغرب الإسلامي نشأته وتطورها، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، (الجزائر -1971م)، ص81-82.

(5) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص55.

(6) المصدر نفسه، ج7، ص481-472؛ ج9، ص30-31.

(7) كريم عاتي لعيبي الخزاعي، النشاط الاقتصادي في المغرب خلال القرن الثالث والرابع للهجرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ص73.

(8) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص457، عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، ص251.

(9) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص453-454.

(10) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص235.

(11) المعداني،، أبي علي الحسن بن رحال، كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق: محمد أبو الاجفان، الدار التونسية للنشر، (تونس- 1986م)، ص75.

(12) عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، ص75، الخزاعي، كريم عاتي لعبي، النشاط الاقتصادي في المغرب خلال القرن الثالث والرابع للهجرة، ص164.

وجودته، ولهذا يتعين أن يكون من أهل العلم والحذق في مهنته[1] وهذا ما أشار إليه الونشريسي في إحدى النوازل التي عرضت على الفقيه عيسى بن علال (823هـ-1420م) عن رجل كان أميناً لحرفة الخرازين.[2]

خرج عنهم ولم يعد أميناً على أهل حرفته، بسبب خلاف وقع بينهم، فحلف ألا يرجع عليهم أميناً إلا إذا رضيته جماعته ووافقت عليه، ورجع بعد أن وافق على رجوع ناس من الجماعة المذكورة، وبقى آخرون رافضين رجوعه، الذين وافقوا على رجوعه هم وجوه الجماعة وأهل الحل والعقد، وسئل الفقيه هل يبرر ذلك الأمين في يمينه بموافقة هؤلاء على رجوعه، ويحمل مراده بالجماعة على من يعتبر من وجوههم، أيلزمه الحنث في اليمين، لأن لفظ الجماعة يشمل الجميع، والحنث يقع بأقل الأشياء، ولاسيما وأكثر أحكام الأمين تكون على المستضعفين من الجماعة، لذلك فرضاهم به وموافقتهم عليه أمر لازم، فأجاب: بأن الحنث لازم لذلك الأمين لأن الجماعة كلها لم توافق عليه[3]ويتضح لنا من خلال هذه النازلة أن لكل طائفة من الصناع أميناً يتم اختياره من قبل أهل حرفته وموافقتهم عليه.

وكان الأمين يشرف على إنتاج الصناع، كما كان حريصاً على أن يعطي الأجير أجرته[4] الأجراء ويحافظ على العلاقات بينهم ويمنع الغش في الصنعة والاستبداد بالعمال الحرفين.[5]

وكان جميع الصناع في بلاد المغرب منتظمين في طوائف حرفية، باستثناء النساء اللواتي كن يعملن في البيوت، لأنه ليس بالإمكان معرفة وتحديد متى بدأ نظام طوائف الحرف.[6]

وقد أشار الونشريسي إلى ملكيات أصحاب الصناعات والحرف من المعادن(المناجم)، ومن الأرحاء والمطاحن والأفران ومعاصر ومناسج والآلات اللازمة للصناعة.

فأورده في إحدى النوازل إلى شركاء في أحد المعادن (المناجم) كانوا يستعينون في استغلال ذلك المنجم بعدد كبير من العمال مقابل أجر معين[7] ومن المعادن المهمة أشار إليها الونشريسي هو الملح[8] الذي كان يستخرج من صحراء المغرب، حيث كان لقوم بصحراء المغرب معدن(منجم)ملح يستخرجونها من تحت الأرض ويقطعونها ألوحاً كألواح الرخام، وكانوا يتاجرون، بألواح الملح، ويختلف ثمنه باختلاف أنواعه من حيث الكبر والصخر، حين كانوا يحملونه من بلد إلى آخر، ولا غنى لجميع بلاد المغرب عنها[9] وبعض المناجم كانت ملكيتها فردية[10].

أما الرحي فكان يشترك أكثر من واحد في ملكية هذه الرحي ويقتسمون ريعها مناصفتاً[11] أو تكون بعض المطاحن والرحي ومعاصر الزيتون ملكيتها لشخص واحد[1].

---

(1) ابن عبدون، محمد بن أحمد، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، منشور ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،(القاهرة-1955م)، ص24؛ السقطي، أبو عبدالله محمد بن أبي محمد، في آداب الحسبة، تحقيق: ج. بس، وليفي بروفنسال، (باريس-1931م)، ص9؛ بوتشيش، إبراهيم القادري، إسهامات في التاريخ الاقتصادي، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، (بلا- 1997م)، ص58؛ لوتورنو، روجية، فاس، في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر،(بيروت-نيويورك- 1967م)، ص124-144؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي بالمغرب، ص216؛ موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، ص82.

(2) الخرازين: هو محترف في حرفة خرز الجلود بالمخراز وخياطتها -لأغراض مختلفة- بخيوط من الجلد أو الكتان. عماره، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1،دار الشروق،(بيروت - 1993م)، ص189.

(3) الونشريسي، المعيار المعرب، ج4، ص93-94.

(4) حسين حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية، مكتبة المنار، (تونس-1965م)، ج1، ص58؛ موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر-1971)، ص39.

(5) موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، ص39.

(6) لوتورنو، روجية، فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر،(بيروت-نيويورك-1967م)، ص139.

(7) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص8، 818.

(8) كان سكان المغرب يقومون باستخراج الملح من مناجم معينة وذلك بحفر أنفاق للوصول إليه ثم يستخرج ويقطع كما تقطع الحجارة، وقد تعددت أنواعه فمنه الملح الرمادي والملح الأبيض والأحمر ويتوافر بكميات كبيرة في بلاد البربر، وكان الملح يتبلور أيضاً في بعض البحيرات والمستنقعات في بلاد البربر أثناء الصيف وبشكل طبقة بيضاء منتظمة. مجهول، **مؤلف** الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد- 1986م)، ص214؛ الوزان، **الحسن بن محمد**، وصف أفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، المغرب الإسلامي، (بيروت-1983م)، ج2، ص280.

(9) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، 136-137.

(10) المصدر نفسه، ج5، ص139.

(11) المصدر نفسه، ج8، 92، 172، 294، ج5، ص236.

وكان أصحاب هذه الملكيات يلجأون في بعض الأحيان إلى تأجير آلاتهم الصناعية إلى صناع آخرين، وكان هناك ثلاث أنواع من الكراء (إيجار) الأول أن يكون الأمر معلوماً والأجل معلوماً، وهذا ما أشار إليه الونشريسي عندما سئل القاضي أبو عبد الله بن سراج (848هـ/1444م) عن أهل صنعة الحياكة وذلك أنهم كانوا يكثرون المناسج ومن النيادين على عمل معلوم وأجرة معلومة من غير أجل، فمنعوا من ذلك وقالوا لا يجوز الكراء إلا لأجل معلوم وأجرة معلومة[2] والثاني أن بفرض رب الآلة على الصانع مبلغاً من المال على كل قطعة نسيج[3] أو كمية تعصر أو تطحن[4] والثالث أن تكون أجرة الكراء نصف الدخل أو ثلثه أو ربعه[5] وقسم من أصحاب هذه الملكيات كانوا يقومون في تسليم آلاتهم الصناعية لمن يجلس فيها بخمس ما يكسب منها، حيث ذكر الونشريسي بأنهم كانوا يسلمون الرحي من يجلى فيها بخمس ما يكسب[6]، وكانت المهن وراثية عن الآباء والأجداد للأبناء، فغلبت الوراثة في الصنائع وكل صانع يفضل حرفته على جميع الحرف[7] حتى إن الاشتغال بها يبدأ من منذُ الصغر حيث أُنتسب الكثير من سكان المغرب إلى الحرفة التي يمارسونها فنجد لقب الوراق[8] والدباغ والخياط[9] والحصري[10] والجزار[11] وغيرها.

وكان أكثر الصناع والحرفيين ينتجون السلع اللازمة للاستهلاك المحلي، ومن أجل سد حاجات مواطنيهم.[12]

وقد أشار الونشريسي إلى العديد من أنواع الحرف المختلفة منها:-

1- الفرانون:

ولهذه الحرفة أهميتها في حياة المجتمع إذ يعد الخبز غذاءً أساسياً، وكان عمل الأفران في بلاد المغرب يقتصر على خبز ما تعمله الأسر من عجين جاهز، ويظهر إن الناس كانوا يعجنون الدقيق في منازلهم، حيث تقوم النسوة في تحضير العجين ثم يحملونه بعد ذلك إلى الفران ليخبزه لهم، بعد أن تكون كل أسرة قد ختمت الأرغفة بطابع خاص يحول دون اختلاط مع خبز الآخرين، بعد ان يتسلمها الفران يجعل بين يديه سلالاً يضع فيها أطباق العجين ويميزها لكي لا يختلط عليه أطباق عجين الناس فيعطي العجين إلى غير صاحبه، فإذا حان وقت تسليم الخبز ازدحم الفرن بالأولاد والخدم والنساء للحصول على أرغفة الخبز وحملها إلى بيوتهم[13]، وكان يعمل الخبز أيضاً في المنازل، حيث كان أكثر الناس يميلون إلى عمل الخبز في بيوتهم، حيث لا يرغب بعضهم إلى أكل الخبز المصنوع في السوق[14].

وقد ذكر الونشريسي بأنه كان يمنع النصارى من عمل الخبز وبيعه في الأسواق[15] وكان أصحاب الأفران يلجؤون إلى الغش والتدليس في صناعتهم، كلجوء صاحب الفرن إلى نقص وزن الخبز، أو يقوم صاحب الفرن بخلط القمح الجيد مع

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص256، ج9، ص59.
(2) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص223؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، ص214.
(3) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص295.
(4) المصدر نفسه، ج8، ص293-294.
(5) عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، 214.
(6) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص461.
(7) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ص35، المراكشي، ابن عبد الملك الأنصاري، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة،(بيروت-د.ت)، القسم الأول ص198؛ ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، ط4، تحقيق بـ شوقي ضيف، دار المعارف، (القاهرة-د.ت)، ج2، ص321؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص216؛ الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري،مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت – د. ت)، ص116.
(8) ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي،(بيروت-1989م)، 225؛ مجهول، الاستبصار، ص188؛ بوتشيش، إسهامات في التاريخ الاقتصادي، ص58؛ الخزاعي، النشاط الاقتصادي، ص164.
(9) ابن سعيد، أبي الحسن علي بن موسى، المغرب في حلى المغرب، ط4، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، (القاهرة- د.ت)، ج2، ص440، 21.
(10) الجؤذري أبي علي منصور العزيزي سيرة الأستاذ جوذروبة وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق : محمد كامل حسين، محمد عبد الهادي شعيرة، مطبعة الاعتماد، (القاهرة - 1954م)، ص88.
(11) ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ص355.
(12) لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص127.
(13) ابن الإخوة، محمد بن أحمد، معالم القرابة في أحكام الحسبة، منشورة ضمن ثلاث كتب في الحسبة، تحت عنون(في التراث الاقتصادي الإسلامي)، دار الحداثة،(بيروت-1986)، ص131؛ الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص322؛ لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص128؛ البكر، خالد بن عبد الكريم بن محمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عهد الإمارة، ط1، مكتبة الملك عبد العزيز، (الرياض – 1993م)، ص215.
(14) ابن الإخوة، معالم القرابة في أحكام الحسبة، ص128؛ السقطي، آداب الحسبة، ص26 وما بعدها.
(15) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص68-69.

الرديء، وإذا وجد المحتسب غشاً عند أهل الأفران والحوانيت يخرجهم من السوق، وإن تكرر هذا الفعل من الخباز يطرد من السوق، ولا يترك في الأسواق من تكررت الخيانة منه والسرقة[1].

وقد أفتى الفقهاء في الخبز المغشوش أو الناقص أن يكسر ويتصدق به[2].

وأحياناً تنشأ خلافات بين الفران وأصحاب الخبز، حيث يحترق الخبز في الفرن فيدعي الفران أن هذا الخبز لفلان وقال صاحبه ليس خبزي[3] فإذا تلف الخبز عند الفران ضمنه (أي يخسره)[4] وفي بعض الأوقات يرسل الناس العجين إلى الفران عن طريق الحمالين فينشأ الخلاف بين أصحاب هذا العجين والفران، حيث يدعي الفران بعدم وصول العجين له، وكان إذا فقد عند من قام في توصيله إلى الفرن فهو ليس بضامن له[5] وفي بعض الأحيان يضيع الفران خبز شخص ويعوض له بخبز غيره وهذا غير جائز[6].

واعتاد بعض أصحاب الأفران أن لا يتركوا الخبز حتى ينضج، ثم يطرحوه في الأسواق وفي هذه الحالة يجب على صاحب السوق أن يمنع بيعه في الأسواق، ويؤدب الفران وصاحب الحانوت[7].

وكان المحتسب في تونس ومدينة تلمسان يتغاضى عن أصحاب الأفران لأنهم يؤدون له الرشاوى، ومن ثم لا يستطيع تأديبهم حفظاً لمصالحه الخاصة.[8]

وقد أشاره الونشريسي في إحدى النوازل إلى المعاملة في الأفران على الأيام، كفرن يكون محبساً على المسجد فيتفق إمامه والفران على حظ معلوم منه بالأيام[9].

ووجدت صناعة الخبز في مدن المغرب وكان على أنواع حسب صنف الحبوب المستخدمة في صناعته مثل خبز القمح والشعير وخبز البلوط وخبز حسب الأس[10].

وكان أصحاب الدور المجاورة لهذه الأفران، منزعجون من وجود الأفران المجاورة لهم، لأنهم كانوا يتأذون من الدخان الخارج منها، وغالباً ما كان أصحاب هذه الدور يشتكون عند الفقهاء من أضرار الدخان الناتج عن هذا الأفران، فأمروهم بأن يعمل صاحب الفرن أنبوباً في أعلى الفرن، ليخرج الدخان من أعلاه فلا يضر بذلك بمن يجاوره، وإلا منع من بناء فرن داخل الأحياء السكنية.[11]

2- البزازون:

هو تاجر الثياب وعموم المنسوجات، وبائع البز يسمى(البزاز)، وحرفته تسمى (البزازة)[12] وقد اشتهرت أسواق بلاد المغرب بالتخصص بهذه المهنة، ومما يدل على ذلك، ما أشاره إليه الونشريسي في إحدى نوازله بوجود سوق خاص بهم، حيث سئل أبو العباس الغبريني(ت 714هـ/1314م) عمن له حانوت بمدينة يكريه (يؤجره) منذ واحد وعشرين عاماً لشخص يبيع البز، وهذا الحانوت المذكور يقع مقابل سوق البزازين بمسافة أربعة أذرع، ولم يغير عليه في المدة حال المذكورة مغير،

---

(1) المصدر نفسه، ج6، 410-411، 416، 488؛ ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله، في آداب الحسبة والمحتسب، منشور ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي للآثار الشرقية، (القاهرة-1955)، ص90.

(2) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص488؛ اللخمي، فتاوى الشيخ اللخمي، ص89؛ ابن عبد الرؤوف، في آداب الحسبة، ص90، الجرسيفي، عمر بن عثمان بن العباس، رسالة في الحسبة، منشور ضمن ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، (القاهرة-1955)، ص115.

(3) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، 320.

(4) المعداني، كشف القناع عند تضمين الصناع، ص82.

(5) الونشريسي، المعيار المعربن ج8، ص322.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص291.

(7) موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، ص55.

(8) المصدر نفسه، ص55.

(9) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص235.

(10) المصدر نفسه، ج8، ص411؛ ابن العوام، كتاب الفلاحة، ص259، 251؛ ابن الإخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص128؛ ابن بسام، محمد بن أحمد، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، منشور ضنت ثلاث كتب في الحسبة تحت عنوان(في التراث الاقتصادي الإسلامي)، دار الحداثة،(بيروت-1988)، ص329.

(11) الخشني، قضاة قرطبة، ط2، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، (القاهرة-1989م)، ص166؛ ابن حيان، المقتبس من أبناء أهل الأندلس، تحقيق: محمود علي مكي، (القاهرة-1994)، ص190.

(12) عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص89-90.

ثم قام عليه أحد البزازين من أهل السوق ومنع صاحب الحانوت من كرائه (وقد اشتهرت أسواق بلاد المغرب بالتخصص بهذه المهنة، ومما يدل على ذلك، ما أشاره إليه الونشريسي في إحدى نوازله بوجود سوق خاص بهم، حيث سئل أبو العباس الغبريني(ت 714هـ/1314م)عمن له حانوت بمدينة يكريه (يؤجره) منذ واحد وعشرين عاماً لشخص يبيع البز، وهذا الحانوت المذكور يقع مقابل سوق البزازين بمسافة أربعة أذرع، ولم يغير عليه في المدة حال المذكورة مغير، ثم قام عليه أحد البزازين من أهل السوق ومنع صاحب الحانوت من كرائه(إيجاره)، حيث زعم إن شاغل الحانوت يلتقي بالذين يجلبون البضائع إلى للسوق البز قبل وصولهم إليه ويمنع من يأتي للشراء من هؤلاء الجلابين من أهل السوق، وهذا ما يسبب لأهل السوق الضرر، فهل يمنع من بيع البز في هذا الحانوت أو لا يمنع لقربه من السوق المذكور وجرى عادته في هذه المدة.

فأجاب الغبريني: له أن يعمر الحانوت المذكور ولا يحل له أن يلتقي الجلابين للسوق المذكور حتى يصلوا إلى السوق يبيعونه، يمنع من ذلك أشد المنع، وأما كونه يبيع ممن يأتي للشراء من أهل السوق المذكور قبلهم فلا حجة في ذلك ولا يمنع منه.[1]

3- الخياطون:

هو المترف لحرفة قص وتفصيل وخياطة الملابس على مختلف أشكالها، ويستعمل في حرفته الإبرة والمقص، وهي من الحرف القديمة التي كانت منتشرة في بلاد المغرب[2] ولها أهمية كبيرة في حياة المجتمع، وكان للخياطين رئيس منهم يرعى مصالحهم إلى ويقوم بأمرهم[3] وقد أشار الونشريسي إلى وجود هذه المهنة، حيث منع الخياطين من أخذ بقايا القماش عند قيامهم في تفصيل الملابس عندهم، وكذلك الخرقات التي تقع من البراويلات والتقصيص من الثياب، فتكون هذه هي لصاحب الثياب ولا يجوز للخياطين من أخذها[4] وكانوا يعتمدون في خياطتهم على القماش المصنوع محلياً، وإن الأسر الفقيرة تقوم نسائهم في خياطة أقمشتهم في البيت، أما أصحاب اليسار كانوا يذهبون إلى الخياطين والخياطات لخياطة ملابسهم[5].

وكان للخياطين عريف خاص بهم يسمى عريف الخياطين.[6]

4- البناءون:

حرفة البناء هي أول صنائع العمران الحضري وهي ضرورية لهذا العمران[7].

وقد ازدهرت هذه الحرفة بشكل كبير في المغرب، حيث شهد توسعاً في البناء والعمران، فكانوا البناءون يقومون في بناء عدد كبير من المساجد والمدارس القناطر والبيوت الخاصة [8] وكذلك بناء الدكاكين في الأسواق[9] وبناء الصوامع لرصد العدو[10]وقد نشطت بناء الحصون والأسوار الدفاعية في بلاد المغرب أبان العصر المرابطي، ومن المنشآت العسكرية التي أنشئت قصر تزركين الذي يقيم فيه والي المرابطين، وقلعة تاكرارت التي كانت تنزل بها جيوشهم، كما تعد إنشاء الحصون، حتى أن حصناً بنى في ليلة واحدة فسمي ببرج ليلة[11].

---

(1) الونشريسي، المعيار المعرب، ج9، ص72-73.

(2) ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، ص68، ابن خلدون، العبر، ج1، ص516-517؛ إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ج1، ص29، عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص 205.

(3) البكر، النشاط الاقتصادي، ص216.

(4) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص429.

(5) لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص134.

(6) البكر، النشاط الاقتصادي، ص221.

(7) ابن خلدون، العبر، ج1، ص509.

(8) الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص14، ج7، ص103، ج8، ص44، 435، ج10، ص251؛ ابن صاحب الصلاة، عبد الملك المن بالإمامة(تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين، ط3، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، (بيروت-1987م)، ص86، لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص130.

(9) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص455.

(10) المصدر نفسه، ج7، ص148، 149، 204، 205.

(11) بوتشيش، إبراهيم القادري. مخطوط نوازل ابن الحاج مصدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، منشور ضمن كتاب البادية المغربية عبر التاريخ، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (الرباط- 1989م)، ص55.

وكذلك بناء المدن، حيث بنيت مدينة فاس الجديدة بكاملها بما في ذلك تحصيناتها، كان من عمل هؤلاء البناءون[1].

وقد استخدم أهل المغرب أربع مواد أساسية في البناء وهي(الحجارة، والطوب، واللبن، والأجر)[2]. وكان جماعة من الصناع تزود السوق بهذه المواد الأساسية، فمن هؤلاء صانعو الآجر، ومنهم صانعوا الفخار المتعدد الأنواع، الذين كانوا ينتجون الأقنية لجلب المياه وتفريغها ويصنعون القرميد للسطوح، والزليج لتسليط العرصات والغرف وتزين الأجزاء السفلى من الجدران، والكلاسون الذين كان لديهم أفران على مقربة من المواد الخام اللازمة لصنع الكلس، والنجارون الذين كانوا يهيئون الحواجز الكبيرة للسقوف والسطوح عند الحاجة، من الخشب، والحدادون الذين كانوا يصنعون شبك النوافذ والإقفال وغيرهم.[3]

وكذلك استعمل أهل هذه الحرفة الطين والتبن في البناء حيث كانوا يعملون ما يسمى بـ(الطوب) وكان يعتمد على صناعة هذه الطوب على الأيدي العاملة حيث يقومون في مزج الطين مع التبن ثم يقوم بعد ذلك بعمل هذه الطوب، ثم يتركونها تتعرض إلى أشعة الشمس وبعد أن تجف يستعملونها في البناء[4]

وقد أورده الونشريسي العديد من النوازل التي تخص مهنة البناءون، حيث سئل أحد الفقهاء عمن أستأجر بناء أثناء النهار فعنعه المطر من استكمال البناء فهل يأخذ هذا البناء أجرته كاملةً عن هذا اليوم أو لا؟ فأجاب بأنه له حساب ما عمل، أما باقي اليوم فلا، ثم أورده رأياً آخر يرى أن للبناء أجرة اليوم كاملةً، لأن بسبب عدم استكماله العمل ليس منه.[5]

5- العطارون:

وهم الذين يعملون في إنتاج المواد العطرية والاتجار بها كالمسك والزعفران ونحوهما[6] وقد عرفت بلاد المغرب صناعة العطور، والتخصص بها، وكان لهم سوق خاص بهم يسمى العطارين[7]. وقد أورده الونشريسي في إحدى نوازله بخصوص هذه المهنة عندما ما سئل الفقيه ابن زرب (ت381هـ-991م) عن دابة كانت ماشية في سوق العطارين تحت فارس فطارت صخرة من تحت حافرها فكسرت أنية عطر لها قيمة، فأجاب لا ضمان على الراكب (أي يخسر الآنية ويدفع ثمنها)[8] وتدل هذه النازلة على انتشار هذه المهنة في المغرب، وكانت العطور لهل قيمة وغالية الثمن. وكان العنبر يستخدم كمادة أساسية في صناعة بعض العطور، وذلك لطيب رائحته، وكذلك خلطه بمواد أخرى.[9]

6- الجزارون:

أشار إليهم الونشريسي كثيراً في كتاب المعيار، ويعرف الجزارون أحياناً باسم (القصابون)[10] وقد ذكر الونشريسي أنه جرى في أسواق بلاد المغرب بأن يقتصر ذبح ما يباع في الأسواق من الأغنام والأبقار وغيرهما من الماشية على شخص واحد، وكان على الجزارين أن يدفعوا له أجرة عن عدد الرؤوس التي يتم ذبحها، وحتى سلخ الأبقار يمنع أصحابها

---

(1) لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص131.

(2) ابن حوقل، أبي القاسم محمد بن علي النصيبي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، (بيروت - 1992م)، ص70، ميكل، أندريه، جغرافية الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، ترجمة إبراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق-196م)، ج4، ص538.

(3) لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص131-132.

(4) أبو العرب، طبقات علماء أفريقية وتونس، تحقيق: علي الشابي، الدار التونسية، (تونس-1968م)، ص200.

(5) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص229.

(6) ابن عبد الرؤوف، في آداب الحسبة والمحتسب، ص86-87.

(7) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، 235.

(8) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص325.

(9) لمبارد،، موريس، الإسلام في مجده الأول من القرن الثاني إلى القرن الخامس، ترجمة : إسماعيل العربي، ط3، دار الآفاق الجديدة، (المغرب -1990م)، ص282، 287.

(10) ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر، تاريخ افتتاح الأندلس، ط2، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشرون: دار الكتاب العربي، دار الكتاب اللبناني، (القاهرة-لبنان- 1989م) ؛ ابن عذاري، احمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ط3، تحقيق : ج. سكولان، وليفي برفنسال، دار الثقافة (بيروت - 1983م، ج2، ص142.

من سلخها، مع أنهم يحسنون سلخها، فيقتصر الذبح عليه ولا يذبح غيره[1] وقد أعاب الفقهاء تعين الذباح على الجزارين، واختياره من أهل الدين يدعه مستحسنة، وعادة مستقبحة، لكن فيها تشبه باليهود القاصرين الذبح على حزأنهم[2].

وتركزت حوانيت أصحاب هذه الحرف في بلاد المغرب في وسط المدن، وفي الأحياء[3] وكان عدد حوانيت الجزارين في مدينة فاس نحو الأربعين[4] أما المسالخ التي كانت تقام فيها عملية الذبح، فتكون على مقربة من الأنهار القريبة من المدن، والهدف من ذلك هو حاجتهم المستمرة للمياه، حيث يحتاجونها في غسل اللحوم وتنظيف الذبائح[5] وكان يمنع الذبح في الأسواق إلا في القصاري (المسلخ)[6].

ويجب أن يكون الجزار من أهل الدين والفضل، وأن يستعمل سكينة كبيرة وحادة، ويتوارى عنها إذا قدمها إلى الذبح[7]، ويجب أن لا يذبح يهودي لمسلم[8].

وقد أورده الونشريسي في إحدى نوازله التي تخص الجزارين، حيث سئل فقيه ابن القاسم (ت408هـ/1017م) عن الجزار الذي يكون عنده اللحم السمين واللحم المهزول فيخلطهما جميعاً ويبيعها بوزن واحد مختلطين، والمشتري يرى فيه من المهزول والسمين، غير أنه لا يعرف وزن هذا من هذا، فقال: أما أن كانت أرطال[9] يسيره نحو الخمسة والستة ونحو ما يشتري الناس بالدراهم والدرهمين فلا يرى بذلك بائساً، وأما أن كانت الأرطال الكثيرة مثل العشرين والثلاثين ونحو ذلك، فلا غير في ذلك، لأن ذلك من الغرر وأرى أن يمنع الجزارين من مثل هذا لأنه من الغش، ولا يحل مثل ذلك لهم[10]

وكان من أساليب غش الجزارين أنهم يقومون بنفخ اللحم، وكان هذا مكروه عند أهل العلم، وقد نهوا عنه أشد النهي، وإذا عاوده الجزار على هذا العمل، يقومون بطرده وإخراجه من السوق[11] وكذلك نهى الجزارون عن خلط لحم الضأن بلحم المعز وبيعه، وأمروهم بأن يجعلوا كل واحد على حده، ويباع بسعر مختلف عن الآخر.[12]

وفي مدينة تلمسان، كان الجزار يخلط مع اللحم شيئاً من الكرش أو المصران أو الشحم، على قدر كثيرة الثمن وقلته، وعلى حسب حال المشتري، فإذا كان يخشى بأسه أُضيف اللحم شيء قليل من البطن أو قد لا يزيد له شيء، أما الفقير المستضعف فتزداد له مع اللحم، مقادير كثيرة من الكرش وتعتبر في الوزن[13]، لذلك كانوا يؤمرون الجزارين بأن يفرقوا بين لحم البطون والرؤوس، ويجب أن يكون سعر اللحم على حده، وسعر لحم البطون على حدة أخرى، لأن اللحم يباع رطلين بدرهم، أما لحم البطون ستة أرطال بدرهم، فلذلك لا يجوز خلط اللحم بالبطون[14] ونهى الجزارين من خلط الفؤاد مع اللحم، وكذلك منع خلط لحم البطون مثل المصران والكرش والدوارة[15]. وكان أهل المغرب يفضلون لحم الضأن، ويلي ذلك لحم البقر ثم لحم الماعز، أما لحم الجمل فكان يؤكل في الأحياء الفقيرة[16].

7- الدباغون:

---

(1) الونشريسي، المعيار المعرب، ج11، ص125-126.
(2) المصدر نفسه، ج11، ص126-127.
(3) لوتور نو، المصدر السابق، ص129-130.
(4) المصدر نفسه، ص130.
(5) لوتور نو، المصدر السابق، ص130؛ البكر، النشاط الاقتصادي، ص219.
(6) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص43.
(7) ابن عبد الرؤوف، في آداب الحسبة والمحتسب، ص93، ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص44.
(8) ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، ص49.
(9) الرطل: اختلف في مقداره حسب المكان والزمان، وباختلاف في الموزون به أيضاً، وهو يساوي الآن 12أوقية، زنة كل أوقية 12درهماً، وقد عرفت كل منطقة برطل خاص بها، فمثلاً الرطل الفاسي نسبة إلى مدينة فاس بالمغرب، وكان في القرن الرابع عشر الميلادي يساوي 16أوقية وكل أوقية 21درهماً أي(336درهماً، 1108.8جراماً، ينظر: عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص250، 252، 253، علي باشا مبارك، الميزان في الأقيسة والأوزان، المطبعة الأميرية بولاق،(مصر-1892م)، ص57 ما بعدها.
(10) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص141، ابن عبد الرؤوف، في آداب الحسبة والمحتسب، ص93.
(11) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص141، ابن عبدون، في آداب الحسبة والمحتسب، ص94، موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، ص33.
(12) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص141، ابن عبد الرؤوف، في آداب الحسبة والمحتسب، ص93.
(13) موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، ص54.
(14) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص431، ابن عبد الرؤوف، الحسبة المحتسب، ص93.
(15) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص431.
(16) لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص130.

هو المحترف لحرفة دباغة الجلود[1] وقد كانت مهنة الدباغة من المهن المستهجنة بنظر الناس، وذلك نتيجة للرائحة الكريهة المتصلة بهذه الصنعة[2] لأنه يقوم بإزالة النتن والرطوبات النجسة من الجلد[3] وقد اشاره الونشريسي إلى وجود هذه المهنة في بلاد المغرب وكان لديهم صبيان يساعدوهم في مهنتهم ويشرفون عليهم[4] وكان أصحاب هذه المهنة يعدون الجلود للصنع، وكانت هذه من جلود الخراف والماعز والأبقار بالإضافة إلى جلود الغزلان والجمال وينقسم الدباغين في بلاد المغرب إلى أربع فئات اختصت كل منها بنوع معين من هذه الجلود[5].

وقد أورده الونشريسي في إحدى نوازله التي تخص أصحاب هذه الحرفة، بقيام رجل في شراء من دباغ ثلاثين زوجاً مفصلة بثلاثين ديناراً على أن يتم عملها.[6]

أما المدابغ فكانت تقام على ضفاف الأنهار، وذلك لحاجتهم المستمرة للمياه لغسل الجلود وتنظيفها[7] وكان لهؤلاء الدباغين أسواق خاصة بهم، وكان لا يسمح لهم بإقامة هذه الأسواق في داخل المدن، بل كانت تقام في خارج أسوارها، لأنها كانت تنبعث منها روائح كريهة[8].

كانت هذه المهنة تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال فمنهم من يعمل على إزالة الشعر عن الجلد، وقسم يعدون المسحوق اللازم للدباغة، والقسم الآخر يعمل في صبغ الجلد، وإذا اكتملت دباغة الجلود انتقلت إلى أصحاب الحرف المختلفة ليصنعوا منها أشياء متنوعة[9]، وشاع انتساب المهن لأسماء الأشخاص الذين يعملون في هذه الحرفة مثل قولهم على أبو مطرف عبد الرحمن بن فاخر المعروف بابن الدباغ[10] وكانت دباغة الجلود من أهم الحرف التقليدية في مدينة فاس حيث كانت تشتهر بجلودها الممتازة[11].

8- الخرازون:

هو محترف حرفة خزر الجلود بالمخرز وخياطتها لأغراض مختلفة بخيوط من الجلد أو الكتان، واشتغل هؤلاء في صناعة الأحذية وخرزها، ومن ذلك استمدوا تسميتهم بهذا الاسم[12] وقد اشاره الونشريسي في إحدى نوازله إلى حرفة الخرازين عندما سئل أحد الفقهاء عن الخف الذي يعمله الخراز من مثل هذا النعال الصرارة، هل ينهى الخرازون عن عملها؟ فإن النساء يستعملنها عامدات لذلك، فيلبسنها ويمشين بها في الأسواق ومجامع الناس وربما كان الرجل غافل فيسمع صرير ذلك الخف فيرفع رأسه، فقال أرى أن ينهى الخرازون عن عمل الخفاف الصرارة، فإن عملوها بعد النهي عليهم العقوبة، وأرى أن يمنع النساء من لبسها، فإن لبسنها بعد النهي رأيت أن تشق خرازة الخف ويدفع إليه، وأرى عليها الأدب بعد النهي[13].

وتدل هذه النازلة على انتشار هذه المهنة في أسواق بلاد المغرب، وأشهر صناعتهم هي الخفاف[14]، وكان بعض الخرازين يلجأ إلى الغش في ترويج بضاعته، فمنهم من يعمد إلى تغليظ حواشي النعل قبل خرزه، وقد نهاهم الفقيه ابن حبيب عن ذلك وأوصى بمنعهم عن هذا العمل[15].

---

(1) عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص290.
(2) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص253؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص131.
(3) عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص290.
(4) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص253.
(5) لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص133.
(6) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص257.
(7) الخزاعي، أسواق بلاد المغرب، ص74-75.
(8) المصدر نفسه، ص69.
(9) لوترنور نو، فاس في عهد بني مرين، ص133-134.
(10) ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج2، ص440.
(11) موسى لقبال، الحسية المذهبية في بلاد المغرب، ص81.
(12) البكر، النشاط الاقتصادي، ص219؛ عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص189؛ الونشريسي، المعيار المعرب، ج2، ص362، ج8، ص323.
(13) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص420.
(14) المصدر نفسه، ج8، ص323.
(15) ابن عبد الرؤوف، في آداب الحسبة والمحتسب، ص103.

9- الاسكافي:

هو الذي يقوم في إصلاح الأحذية ورقعها برقع من الجلد، وذكرهم الونشريسي بأنهم كانوا يمارسون هذه المهنة في حوانيت خاصة بهم وكانوا كثيري المتاع[1] وكان العامة من أهل الأندلس يطلقون على الإسكافي اسم الخراز[2] وكانت لهؤلاء حوانيت أو البيوت التي يتخذونها مكان المزاولة هذه المهنة يضرب بها المثل فيقال " بيت الاسكافي فيه من كل جلد رقعة، ومن كل أدم قطعة".[3]

10- الحطابون:

وهو الذين يقومون في جمع الحطب وبيعهُ في الأسواق، وقد ذكر الونشريسي إلى قيام البعض من أهالي بلاد المغرب في الاختصاص هذه الحرفة حيث كان من يزاول هذه المهنة، يقوم في بيع الحطب على دوابهم، وكان من عادتهم أن يجعلوا لأنفسهم حزمة من الحطب في مؤخر الحمل لهم.[4]

11- الأطباء:

من المهن المهمة وذلك لارتباطها بحياة الإنسان والذين يعملون في هذه الحرفة كانوا يتمتعون بمكانة وعلو شأن بين الناس، ويذكر لنا لسان الدين بن الخطيب[5] بهذا الصدد "أن الصحة لا تحفظ إذا انحرفت، ولا ترد إذا انصرفت، إلا بصناعة الطب، التي لها النظر في حفظ الجسوم، والسير من تقدير الدواء لها والغذاء على المحدد والمرسوم...."، وما يشهد لهذه المهنة بعلو الشأن ورفعة المكان، قول الرسولﷺ " العلم علمان علم الأديان، وعلم الأبدان". فكان أصحاب هذه المهنة يقومون في حفظ الصحة للإنسان ودفع المرض عنه.[6]

وقد أشار الونشريسي إلى انتشار مزاولة هذه المهنة في بلاد المغرب[7]، حيث سئل أحد الفقهاء عن رجل شكا إلى الطبيب أذى بركبته، فقال له الطبيب، أكويك في الركبة وتفيق، فأتفق معه بأجرة معلومة ودفعها إلى الطبيب وانصرف عنه ليرجع إليه الشاكي فيطويه، ثم بدا له وسأل الطبيب ليرد له الأجرة فأمتنع الطبيب من ذلك واحتج الشاكي بأن الكي لا يجوز؟ فأجاب : الكي جائز النبي (ﷺ) كوى سعيد بن زرارة واكتوى ابن عمر للقوة فإن كان الكي الذي ذكرت ذكر عدده وآلته فالأجرة لازمة وإلا لم تلزم.[8]

وقد مارس اليهود هذه المهنة في بلاد المغرب حيث ذكر الونشريسي في إحدى نوازله عندما سئل أحد الفقهاء عن طبيب يهودي جعلت عنده أمه ليطيبها فضاعت عنده؟ فأجاب الفقيه بأن عليه الضمان.[9]

ويرتبط بهذه الحرفة، حرفة أخرى هي الحجام[10] وكان محترفها يحمل لقب(الحجام)، وكانت لهم حوانيت خاصة بهم يزاولون بها هذه المهنة.[11]

---

(1) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص235؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص131.

(2) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (القاهرة-1973م)، ص192؛ البكر، النشاط الاقتصادي، ص219.

(3) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص131.

(4) الونشريسي، المعيار المعرب، ج6، ص167، ج2، ص301، ج8، ص443.

(5) ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، ط1، تحقيق: محمد عبد الله كتان، مكتبة الخانجي، (القاهرة-1980م)، ج1، ص37، 38.

(6) ابن خلدون، العبر، ج1، ص508، 520، 521.

(7) الونشريسي، المعيار المعرب، ج10، ص17.

(8) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص286، 287.

(9) المصدر نفسه، ج8، ص319.

(10) الحجامة: هي أن يقوم الحجام بجذب الدم الفاسد والأخلاط بواسطة المحاجم الموضوعة على جلد المحتجم من الأوعية الدموية الدقيقة إلى مكان المحاجم الموجودة على الجلد، وبالتالي هي تحجيم الدم في الكم والكيف المناسب اللائق بالصحة مما يقتضي استخراجه إن كان فاسداً أو زائداً، وتعني أيضاً إخراج الدم من الجسم بشرط الجلد، والحجامة من الوسائل القديمة التي كانت تستخدم لعلاج الأمراض على مختلف أنواعها، والحجامة عند العرب قديمة حيث كان طبهم مقتصراً على الحجامة والكي ووصف بعض الحشائش والنباتات، وقد أمر النبي محمد(ﷺ) قومه على الانتفاع بهذه الطريقة العلاجية بل استخدمها النبي(ﷺ)للوقاية من العديد من الأمراض، ينظر: الزكي، جمال محمد، الموسوعة العلمية في الحجامة، ط1، ألفا للنشر والتوزيع، (مصر-2010م)، ص13، الأمين، شهيد عبد الحميد عمر، الحجامة سنة ودواء، ط1، الأمة للنشر والتوزيع، (جدة-2009م)، ص31-32، الجزائري، أبي عبد الباري عبد الحميد بن أحمد العري الأشري، إبلاغ الفهامة بفوائد الحجامة، ط1، مكتبة الفرقان (الإمارات -2002م)، ص20، الشهري، ملفي بن حسن الوليدي، الحجامة علم وشفاء، ط1، دار المحدثين، (بلا-2006م)، ص20.

(11) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص235.

وكان أصحاب هذه المهنة يمارسون عملية ختن الأطفال[1] أما عن أجرتهم التي كانوا يتقاضونها مقابل ما يقدمونه من خدمات، فقد سئل أحد الفقهاء عن اجرة الحجام بلا سوم أكانت حلال لهم أو لا؟ فأجاب ذلك جائز[2] وهذا يدل على أن أجرة أصحاب هذه الحرفة غير محددة.

ويتضح لنا من خلال نوازل الونشريسي أنه تم حصر كل صنعة في سوق خاص بهم، مثل سوق البزازين وسوق العطارين وسوق الجزارين وسوق الخرازين.[3]

فلم يقتصر تنظيم هذه الحرف عند تعين أمين الحرفة أو الرئيس أو العريف[4] بل شهدت الحرف تنظيمات مهنية محدوته، فهناك أستاذ الحرفة، ومنزلته أدنى من منزلة العريف أو الرئيس وغالباً ما يمتلك أستاذ الحرفة حانوتاً أو أكثر يمارس فيه عمله، ثم يأتي بعد أستاذ الحرفة هم الصناع وهو الصبي أو الأجير ويعمل هذا لدى الأستاذ في حانوته لقاء أجر معلوم، وقد يستمر الصبي في عمله مدة طويلة ويكتسب من أستاذه الخبرة الكافية وبإمكانهم فتح حوانيت خاصة بهم والعمل المستقل ثم يكون أستاذاً للصنعة فيما بعد، أو أنه يكتفي بالعمل لدى الأستاذ بصفة مؤقتة ثم يمضي لشأنه بعد ذلك، وأدنى مرتبة الحرفة هم المبتدئين الذين ينتسبون إلى الحرفة ولا يزالون في مرحلة التعليم ويسميهم الونشريسي بـ(المتعلم)[5]، وأن معلمي الصنائع كانوا يطغون على عمالهم، فإذا ما اكتشفت الدولة غشاً في صنعة، أو عمل الصانع عمل على غير الاتفاق المتفق عليه مع أحدهم أدعى أنه من فعل عماله فيعرضهم للضرب والهوان.[6]

ويشير الونشريسي إلى أن هؤلاء المتعلمين أو الصبيان كانوا في بعض الأحيان لا يقومون في إتقان أعمالهم بدقة تامة كما يفعل أستاذ الحرفة، فقد سئل الفقيه ابن لبابه (ت314هـ/927م)، عن رجل دبغ جلوداً فأدخل المتعلم معه له جلداً فإذا هو جيفة ؟ فأفتى ابن لبابه بأن الجلد إذا دبغ فقد طهر وأما الميتة فلا تباع ولا تشترى.[7]

كان أهل الحرف يتميزون بلباس مختلف خاص بهم، بل أن أهل الصنعة الواحدة قد يتميزون بلباس مختلف من منطقة إلى أخرى.[8]

أما عن الأحوال العامة، المادية منها والاجتماعية لأهل الحرف، فلم تكن مرضية فيما يبدو، إذ عاش هؤلاء حياة قاسية مليئة بالمتاعب وغلب عليها البؤس والعوز الشديدين فكانت حياتهم حياة تعب ونكد، وكانوا يتقاضون أجورهم باليوم أو على حسب إنتاجهم، وكانت هذه الإجور التي يتقاضونها لا تسد احتياجات معيشتهم اليومية.[9]

الخاتمة:

اتضح لنا من خلال البحث ما يأتي:

1- ازدهار العديد من الحرف في بلاد المغرب وهذا مما يدل على مدى درجة تطور ونمو مجتمع بلاد المغرب من خلال هذه الحرف التي زاولها.

2- توجد ضوابط عدة وشروط كانت تفرض على أصحاب الحرف عند إنشاء الحوانيت الخاصة بهذه الحرف، بحيث كانت من الشروط الأولى عند إنشائها بانها لا تضر بالساكنين بجوارها.

---

(1) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص344.
(2) المصدر نفسه، ج8، ص260.
(3) الونشريسي، المعيار المعرب، ج9، ص72-73، ج8، ص325، ج11، ص126-127، ج6، ص420.
(4) الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص185، عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب، ص216، موسى لقبال، النشاط الاقتصادي، ص21.
(5) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص235، ابن الخطيب، لسان الدين، تاريخ اسبانيا الإسلامية أو(أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام)، ط2، تحقيق: ليفي بروفنال، دار الكشوف، (بيروت-1956م)، ص15-16؛ البكر، النشاط الاقتصادي، ص221؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص107-108.
(6) الونشريسي، المعيار المعرب، ج8، ص221-222؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، ص217.
(7) الونشريسي، المعيار المعرب، ج5، ص253.
(8) عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، ص216.
(9) ابن حوقل، صورة الأرض، ص109 ؛ المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفخ الطيب من غصن الأندلسي الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت-1988م)، ج3، ص553؛ عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب، ص217، البكر، خالد بن عبد الكريم بن حمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الامارة 138- 316هـ/755-928م، ط1، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز، (الرياض- 1993م)، ص222؛ سوزي أباظة، الحياة الاقتصادية، ص146.

3- كان يعين القاضي أو المحتسب أمين للحرفة، يكون مسؤول عنهم ويحل مشاكلهم والخلافات التي كانت تنشأ بينهم.

4- حوانيت الحرفيين التي كانوا يزاولون فيها حرفهم المختلفة كانت تقام أما في داخل أسوار المدن، أو في خارجها.

المصادر والمراجع

1. ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي،(بيروت-1989م).
2. ابن الإخوة، محمد بن أحمد، معالم القرابة في أحكام الحسبة، منشورة ضمن ثلاث كتب في الحسبة، تحت عنون(في التراث الاقتصادي الإسلامي)، دار الحداثة، (بيروت-1986).
3. ابن الخطيب، لسان الدين، تاريخ اسبانيا الإسلامية أو(أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام)، ط2، تحقيق: ليفي بروفناك، دار الكشوف، (بيروت-1956م).
4. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر، تاريخ افتتاح الأندلس، ط2، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشرون: دار الكتاب العربي، دار الكتاب اللبناني، (القاهرة-لبنان- 1989م).
5. ابن بسام، محمد بن أحمد، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، منشور ضنت ثلاث كتب في الحسبة تحت عنوان(في التراث الاقتصادي الإسلامي)، دار الحداثة،(بيروت-1988).
6. ابن حوقل، أبي القاسم محمد بن علي النصيبي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، (بيروت - 1992م).
7. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عناصرهم من دون الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر،(بيروت-2001م).
8. ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، ط4، تحقيق بـ شوقي ضيف، دار المعارف، (القاهرة-د.ت).
9. ابن سعيد، أبي الحسن علي بن موسى، المغرب في حلى المغرب، ط4، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، (القاهرة- د.ت).
10. ابن صاحب الصلاة، عبد الملك المن بالإمامة (تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين، ط3، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، (بيروت-1987م).
11. ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله، في آداب الحسبة والمحتسب، منشور ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي للآثار الشرقية، (القاهرة-1955).
12. ابن عبدون، محمد بن أحمد، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، منشور ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسية والمحتسب، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، (القاهرة-1955م).
13. ابن عذاري، احمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ط3، تحقيق : ج. سكولان، وليفي برفنسال، دار الثقافة (بيروت - 1983م)، ج2، ص142.
14. أبو العرب، طبقات علماء أفريقية وتونس، تحقيق: علي الشابي، الدار التونسية، (تونس-1968م).
15. إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، مطبعة نخبة الأخبار، (الهند-1887م).
16. الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت-د.ت).
17. إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، ص35، المراكشي، ابن عبد الملك الأنصاري، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة،(بيروت-د.ت).
18. الأمين، شهيد عبد الحميد عمر، الحجامة سنة ودواء، ط1، الأمة للنشر والتوزيع، (جدة-2009م).

19.بوتشيش، إبراهيم القادري. مخطوط نوازل ابن الحاج مصدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، منشور ضمن كتاب البادية المغربية عبر التاريخ، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (الرباط- 1989م).
20.بوتشيش، إبراهيم القادري، إسهامات في التاريخ الاقتصادي، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، (بلا- 1997م).
21.الجرسيفي، عمر بن عثمان بن العباس، رسالة في الحسبة، منشور ضمن ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، (القاهرة-1955).
22.الجزائري، أبي عبد الباري عبد الحميد بن أحمد العري الأشري، إبلاغ الفهامة بفوائد الحجامة، ط1، مكتبة الفرقان (الإمارات -2002م).
23.الجؤذري أبي علي منصور العزيزي سيرة الأستاذ جوذروبة وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق : محمد كامل حسين، محمد عبد الهادي شعيرة، مطبعة الاعتماد، (القاهرة - 1954م).
24.حسين حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية، مكتبة المنار، (تونس-1965م).
25.الخزاعي، كريم عاتي، أسواق بلاد المغرب من القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، (بغداد- 2008م).
26.الخشني، قضاة قرطبة، ط2، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، (القاهرة-1989م).ابن حيان، المقتبس من أبناء أهل الأندلس، تحقيق: محمود علي مكي، (القاهرة-1994).
27.ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، ط1، تحقيق: محمد عبد الله كتان، مكتبة الخانجي، (القاهرة-1980م).
28.الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (القاهرة-1973م).
29.الزكي، جمال محمد، الموسوعة العلمية في الحجامة، ط1، ألفا للنشر والتوزيع، (مصر-2010م).
30.السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد، في آداب الحسبة، تحقيق، ج.بس، وليفي بروفنسال،(باريس-1931م).
31.السقطي، أبو عبدالله محمد بن أبي محمد، في آداب الحسبة، تحقيق: ج. بس، وليفي بروفنسال، (باريس-1931م).
32.سوزي أباظة، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأقصى من تمام الفتح حتى قيام الدولة الفاطمية (92-296 هـ/711-909م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة-معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1996م.
33.الشهري، ملفي بن حسن الوليدي، الحجامة علم وشفاء، ط1، دار المحدثين، (بلا-2006م)، ص20.
34.عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري،ط1، (دار الشروق - 1983م).
35.عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب، ص217، البكر، خالد بن عبد الكريم بن حمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الامارة 138- 316هـ/755-928م، ط1، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز، (الرياض- 1993م).
36.عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص216؛ الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري،مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت - د. ت).
37.عماره، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص250، 252، 253، علي باشا مبارك، الميزان في الأقيسة والأوزان، المطبعة الأميرية بولاق،(مصر-1892م).
38.عماره، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1،دار الشروق،(بيروت - 1993م).
39.كريم عاتي لعيبي الخزاعي، النشاط الاقتصادي في المغرب خلال القرن الثالث والرابع للهجرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب.

40.لمبارد، موريس، الإسلام في مجده الأول من القرن الثاني إلى القرن الخامس، ترجمة : إسماعيل العربي، ط3، دار الآفاق الجديدة، (المغرب –1990م).

41.لوتور نو، فاس في عهد بني مرين، ص128؛ البكر، خالد بن عبد الكريم بن محمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عهد الإمارة، ط1، مكتبة الملك عبد العزيز، (الرياض – 1993م).

42.لوتورنو، روجية، فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر،(بيروت–نيويورك– 1967م).

43.لوتورنو، روجية، فاس، في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر،(بيروت–نيويورك– 1967م).

44.مجهول، مؤلف الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد– 1986م).

45.المعداني،، أبي علي الحسن بن رحال، كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق: محمد أبو الاجفان، الدار التونسية للنشر، (تونس– 1986م).

46.المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفخ الطبيب من غصن الأندلسي الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت–1988م).

47.موسى لقبال، الحسبة المذهبية في المغرب الإسلامي نشأته وتطورها، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، (الجزائر – 1971م).

48.موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر–1971).

49.ميكل، أندريه، جغرافية الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، ترجمة إبراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق–196م).

50. الوزان، الحسن بن محمد، وصف أفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، المغرب الإسلامي، (بيروت– 1983م).

51. الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت914هـ/1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقيا والأندلس والمغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (المغرب – 1981م).